الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.40

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
26 June 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الحنائي ..... (عمان)

ثم: السيد غارسيا غونزاليس (نائب الرئيس) ..... (السلفادور)

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل متعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-63712 (A)
0163712

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل متعلّقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/56/168، A/56/190، A/56/204، A/56/207 و Add.1، A/56/209، A/56/212، A/56/230، A/56/253، A/56/254 و Add.1، A/56/255، A/56/256، A/56/258، A/56/263، A/56/271، A/56/292 و Add.1، A/56/310، A/56/334، A/56/341، A/56/344، A/56/608)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/C.3/56/4، A/C.3/56/7، A/56/210، A/56/217، A/56/220، A/56/278، A/56/281، A/56/312، A/56/327، A/56/336، A/56/337، A/56/340، A/56/409 و Add.1، A/56/440، A/56/460، A/56/479، A/56/505)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (تابع) (A/56/36 و Add.1)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/56/36 و Add.1)

١ - **السيد ريكييخو غوال** (كوبا): أعرب عن أسفه لأن التطبيق الكامل لحقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ليس سوى حلم، ولأن الأهداف الرئيسية التي تنادي بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ومشاركة جميع الناس وكافة الشعوب في اتخاذ القرارات، واحترام التنوع والحق في السلام وفي التنمية قد تحولت إلى مجرد تمارين في فن الخطابة. ولقد تفاقمت اللامساواة والاستبعاد مع بروز نظام عالمي أحادي القطب في نهاية الحرب الباردة وتيار العولمة الليبرالية الجديدة. وقال إن كان للبشرية أن تستفيد حق الاستفادة من المزايا المحتملة للعولمة، ينبغي وضع نظام عالمي جديد وديمقراطي وعادل؛ نظام يقوم على نهج إنمائي متكامل، ويتيح للدول النامية مشاركة حيوية في الحياة السياسية والاقتصادية الدولية. وأوضح، أن الحوار الضروري لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان تعوقه إرادة بلدان معينة واقعة في نصف الكرة الشمالي تنصب نفسها حكما للعالم، خدمة لمصالحها الخاصة، مُخفِيةً نواياها تحت غطاء خطاباتها الغوغائية عن الحريات والحقوق السياسية، وهي في الواقع تستغل نفوذها ولا تبذل جهدا لتخفيف وطأة الفقر وتعزيز التنمية ومحاربة الأمية ومساعدة المستضعفين والعجز والنساء والأطفال في سائر البلدان، والحؤول دون وفاة الملايين ضحية الجوع والأمراض القابلة للشفاء. وذكر ممثل كوبا بأن المبالغ الضرورية لم تتوافر لمعالجة المصابين في أنحاء العالم بمرض نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في حين تبلغ النفقات العسكرية سنويا ما يضاهي ٨٠٠ مليون دولار. وأوضح أن الجهود التي تبذلها بعض البلدان الواقعة في نصف الكرة الشمالي لكي تفرض نموذجها الديمقراطي الخاص بها، تنشأ عنها آثار تمتد لتطال حتى آليات الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة، بحيث تجد الدول النامية نفسها موصومة بصورة غير منصفة، في إطار المناقشات بشأن حقوق الإنسان.

٢ - وأضاف قائلا إن كوبا ترفض أي عمل إرهابي، أينما ارتُكِب، وتدين بشدة الاعتداءات البشعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، غير أن شن الحرب على شعب برمته بحثا عن المذنبين المفترضين، يودي بحياة أبرياء كالذين قضوا

في مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ويشكل بالتالي خرقا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية، لا سيما حقه في الحياة. فمكافحة الإرهاب، يجب ألا تؤدي الى ظهور أشكال جديدة من التمييز، والتعصب والقمع. وتابع يقول، لم يكد يمضي شهران على انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حتى صرنا نشهد تصاعدا غير مقبول في السلوكيات التمييزية والجرائم العنصرية بحقِ المسلمين والآسيويين والأشخاص ذوي الملامح التي قد توحي بأصل شرق أوسطي. أضاف، وباسم مكافحة الإرهاب، وجد البعض نفسه مقيدا في ممارسته حقوقه المدنية والسياسية الأساسية.

٣ - ومن جهة أخرى، أعرب ممثل كوبا عن قلقه إزاء التدابير التشريعية والإدارية المعتمدة أو التي هي قيد الدرس في عدد من البلدان، لا سيما البلدان الواقعة في نصف الكرة الشمالي، كحالات الاحتجاز المطولة دون السماح للمحتجزين باستشارة محامٍ، وتبسيط إجراءات تسليم المجرمين، وإضفاء طابع الشرعية على الاغتيالات السياسية على جانبي الحدود الوطنية، وتزايد الممارسات التمييزية في مراقبة الهجرة. وقد أشار الى ضرورة عدم إخطاء الهدف: فحركات التحرير الوطنية ليست مجموعات إرهابية، كما أن منظمي التظاهرات احتجاجا على الآثار المدمرة الناجمة عن العولمة الليبرالية الجديدة ليسوا متطرفين. فهؤلاء هم المدافعون الحقيقيون عن حقوق الإنسان.

٤ - وختم ممثل كوبا كلامه بالدعوة الى المضي قدما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أساس الحوار وفي مناخ تسوده الموضوعية، وعدم التحيز، واللاانتقائية، مع مراعاة التنوع الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٥ - **السيدة خليل** (مصر): أكدت على أن بلدها يعلِق أهمية كبيرة على مبادئ عدم القابلية للتجزئة، والشمولية والترابط العالمي التي تميز حقوق الإنسان، وأن على المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يعطي الأولوية لمسألة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، فهذه حقوق تعادل من حيث الأهمية الحقوق المدنية والسياسية. وأضافت قائلة، إن على مختلف الحكومات أن تضطلع بمسؤولية تعزيز حقوق الإنسان في بلدها والسهر على حمايتها، عملاً بإعلان وبرنامج عمل فيينا؛ ولذا، علينا أن نتوخى الحذر من أيِ تدخل من شأنه أن يمس بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة، التي تحترم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وشددت في هذا الصدد، على ضرورة عدم استعمال مسألة حقوق الإنسان وسيلة ضغط لبلوغ مآرب سياسية، أو اقتصادية، أو تجارية معينة، أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. وذكرت أنه يجب فضلا عن ذلك معالجة مسألة حقوق الإنسان التي تستلزم اتباع نهج إجمالي وشمولي بأسلوب حيادي. وتابعت تقول، إن بلادها يساورها قلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يذهب ضحيتها الفلسطينيون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وإنها تُدين امتناع بعض البلدان، لأسباب سياسية بحتة، من مواجهة الأوضاع المتردِية بفعالية. وختاما، لاحظت ممثلة مصر أن تنوع الثقافات، ثروة في العالم المعاصر، ينبغي أن تنص عليها مختلف التشريعات الوطنية وتعترف بها. وفي إشارة إلى البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي، في الجلسة الثامنة والثلاثين، والذي تطرق فيه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، أعربت عن دهشتها إزاء هذا البيان الذي انتهز صاحبه الفرصة كي يستعرض انتهاكات حقوق الإنسان في حوالى ستين بلدا في كافة أنحاء العالم، ما عدا بلدان الاتحاد الأوروبي حيث يمكننا مع ذلك أن ندين الممارسات السيئة التي ترتكبها قوات الأمن إزاء الأقليات، لا سيما منها العرب والمسلمون.

وأعربت عن أسفها للطابع الانتقائي لهذا البيان الذي يفتقر إلى الموضوعية.

٦ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم في إطار البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال، واستهل كلامه قائلا إن جهود التحالف ضد الإرهاب ستبوء بالفشل ما لم تدافع بحزم عن حقوق الإنسان. لذا، يتعين على الأسرة الدولية، اليوم أكثر من أيِ وقت مضى، ألا تدخر جهدا في بناء مجتمعات متسامحة ومسالمة تحترم هذه الحقوق.

٧ - وتابع يقول، إن الشروط المفترض توافرها لبلوغ هذه الغاية لا تخفى عن أحد. وهي تقتضي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، بمنأى عن أي عمل من أعمال العنف وترهيب الناخبين والمرشحين؛ واحترام حرية الرأي والصحافة؛ وإجراء تحقيقات شاملة في انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة مرتكبيها؛ وتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وصون حرية أفراد المجتمع، أقلية كانوا أم غالبية، في اعتناق الديانة التي يختارونها وممارستها دون أن يتعرضوا للعدوان والقمع. وأوضح أن هذه شروط تتطلب إدارة الشؤون العامة بشفافية ومسؤولية، هذان الهدفان اللذان تسعى الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف إلى مساعدة بلدان عديدة على بلوغهما. وفي هذا السياق، أضاف يقول، علينا بمضاعفة الجهود، بل بدعم المنظمات المتعددة الأطراف في سعيها الى تعزيز الحرية والديمقراطية.

٨ - واستدرك قائلا إن الديمقراطية لا تجيز دائما الممارسة الكاملة لجميع الحقوق الأساسية، إنما هي الضامن الأمثل لها، وكانت ضرورة إلى تعزيز المساعدة الانتخابية. وذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية، من جهتها، لن تألوا جهدا لمساعدة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية على تعزيز دعمها للانتخابات والمؤسسات والعمليات الديمقراطية. وأضاف قائلا إن بلاده تدعم الجهود الرامية الى إقامة علاقة إيجابية بين حقوق الإنسان والمؤسسات التجارية، بما أن هذه الأخيرة تنجح أحيانا في إفساح المجال لتطبيق نظم قانونية ومالية أكثر شفافية، وبالتالي لإرساء الديمقراطية.

٩ - **السيدة عفيفي** (المغرب): رحبت بالاهتمام المتزايد الذي يحظى به الدفاع عن حقوق الإنسان ودعت الى تعزيز التعاون الدولي، نظرا إلى مناخ العنف السائد حاليا وإلى تجدد انتهاكات الحقوق السياسية، ليس بهدف مكافحة التعذيب، والاعتقادات التعسفية وعمليات الإعدام بدون محاكمة وحسب، بل أيضا لمحاربة العنصرية، وكراهية الأجانب، والإرهاب، والاتجار بالبشر، واستغلال الأطفال جنسيا. وفي سياق هذا التحرك، ذكرت بوجوب الأخذ بمبادىء التسامح والسلام والحوار والاحترام المتبادل، والاعتراف بأهمية التنوع الثقافي. وذكرت أنه يجب محاربة الفقر، وحالات التفاوت الفادحة بين الميسورين والمعوزين التي تعوق ممارسة الحقوق، بما فيها الحق في التنمية الذي يفرض تكافؤ الفرص وإنشاء هياكل دولية أكثر ديمقراطية وانصافا.

١٠ - وشددت على أن المغرب عازم على تعزيز حقوق الإنسان وأشارت بالتقدم الكبير الذي أحرزه الوفد المغربي في مجالات كثيرة، ألا وهي تدعيم المؤسسات، ومواءمة القوانين، وإصلاح قطاعات اجتماعية عديدة وتحقيق الاتساق بين القوانين الداخلية والمعايير الدولية. وأشارت في هذا السياق إلى ما تضمنه الخطاب الملكي إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لإعلان حقوق الإنسان، من إشارة إلى أهمية هذه الحقوق ونية المغرب إشراك كافة شرائح المجتمع في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع المغربي. ثم قالت إن المغرب أوفى بالتزاماته إذ رفع تقارير الى هيئات متابعة تنفيذ الصكوك الدولية التي صادق عليها ضمن المواعيد المحددة. وإن المغرب، الذي يرأس حاليا لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

يشجع سائر الدول على تعزيز آلياتها المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان.

١١ - وأعربت عن استيائها لانقضاء عشر سنوات على اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون أن تتم المصادقة عليها، وناشدت جميع الدول الانضمام إليها أو المصادقة عليها في أقرب وقت ممكن. وذكرت أن المغرب حرصا منه على الوفاء بالتزاماته، اتخذ سلسلة تدابير تهدف الى تعزيز آلياته المعنية بحماية حقوق الإنسان، لا سيما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد شكل لجنة مستقلة تُعنى بالتعويض لضحايا الاختفاءات القسرية أو الحجز التعسفي. وأضافت قائلة إن المغرب أقر قانونا للسجون يتلاءم والمعايير الدولية السارية وشكّل هيئة وطنية لرصد السجون.

١٢ - أما في ما يتعلق بالحق في التعلم، فإن المغرب يسعى حاليا إلى تعزيز التعليم للجميع، بمن فيهم الفتيات في المناطق الريفية، ويشجع تنظيم دورات محو الأُمية. والتدريب لكبار السن. ونوهت بسعي المغرب إلى احترام مبدأ التنوع الثقافي، مشيرة في هذا الصدد إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أُنشيء حديثا.

١٣ - وتابعت تقول، إن بلدها يدرك أن إنشاء إطار قانوني لحماية حقوق الإنسان يفترض وضع أُسس تربوية بهدف ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، لذا نفذ في المدارس والجامعات برنامجا تربويا في مجال حقوق الإنسان. وقالت في خاتمة بيانها إن هناك هيئات تقوم بتنظيم دورات تدريبية للمدراء. هذا وقام مركز التوثيق والإعلام والتدريب، الذي تأسس بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتنظيم دورات تدريبية في هذا المجال. خلال هذه السنة وتم بالتعاون مع اليونسكو، إنشاء هيئات لحقوق الإنسان والثقافة في الجامعات.

١٤ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور)، نائب الرئيس، ترأس الجلسة.

١٥ - **السيد شن غوفنغ** (الصين): قال إن تحقيق السلام والأمن الدوليين شرط لا بد منه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإن الانتهاكات الواسعة النطاق لهذه الحقوق خلال الحربين العالميتين الثانيتين هي بالضبط التي دفعت إلى جعل صون السلم والأمن الدوليين أحد الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وجعل احترام المساواة السيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أحد الأهداف الأخرى الواردة فيه. وما يؤسف له هو عدم التوصل بعد إلى حل المسائل الشائكة الحالية، بما فيها مسألة الشرق الأوسط، التي تشكل تهديدا ليس للسلم والأمن الدوليين فقط بل وكذلك للحقوق الأساسية لسكان المنطقة. وأعرب عن أمل الصين في أن تتوصل فلسطين وإسرائيل إلى تسوية خلافاتهما عن طريق المفاوضات السلمية.

١٦ - وتابع قائلا إن الحكومة الصينية التي دأبت على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله و لم تكف عن المناداة بالتعاون الدولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة، تعتبر أن الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الغرض يجب أن تكون متفقة مع الهدف النهائي ألا وهو حماية حقوق الإنسان.

١٧ - وأضاف قائلا إن إزالة حالات التفاوت الإنمائي بين البلدان تساهم هي أيضا في تعزيز حقوق الإنسان لا سيما أن العولمة الاقتصادية السريعة لا تفضي إلا إلى مفاقمة المشكلة. وتأمل الصين من فريق العمل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في التنمية أن ينكب في اجتماعه الثالث على تحديد العقبات القائمة على الصعيد الدولي بوجه خاص، في مجال ممارسة هذا الحق المعترف به كحق من الحقوق الأساسية، وعلى تقديم اقتراحات عملية لتذليلها. ويشير الوفد الصيني مع ذلك إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي

الأهمية نفسها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى. وتعتبر الصين أن لكل بلد من البلدان الحق في اختيار طريقة حماية حقوقه وتعزيزها وفقا لأوضاعه الخاصة، مع مواصلة احترام مبدأ عالمية حقوق الإنسان ودعمه. وينبغي حل اختلاف وجهات النظر في مجال حقوق الإنسان عن طريق الحوار والتعاون.

١٨ - وأضاف قائلا إن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وثيقتان فائقتا الأهمية في سياق مكافحة هذه الظواهر؛ ثم قال إن الصين تأمل أن يقوم المجتمع الدولي وحكومات جميع البلدان بوضع خطط عملية وإنشاء آليات المتابعة التي تتطلبها هاتان الوثيقتان.

١٩ - وتحدث عن الصعيد الوطني، فقال إن الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أتاحت الفرصة لضمان حياة مريحة نسبيا للشعب الصيني. ومن أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، تنفذ الصين حاليا إصلاحا شاملا لنظامها القضائي وشرعت في إنشاء نظام من المساعدة القضائية في جميع أنحاء البلد. ويجري حاليا تنفيذ مشاريع وضعت استنادا إلى مذكرة التفاهم التي أبرمت بين حكومة الصين ومفوضية حقوق الإنسان. وعقدت ثلاث حلقات دراسية تناولت طريقة مكافحة الجرائم، والشرطة، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وخلال العام، قدمت الحكومة الصينية تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، صدقت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تعمل حاليا على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الصك. وختم بيانه قائلا إن الصين شرعت في حوار عن حقوق الإنسان مع بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي التي يختلف فيها النظام الاجتماعي والقيم عن النظام الاجتماعي والقيم السائدة في الصين.

٢٠ - **السيد موتومورا** (اليابان): قال إن حكومة اليابان تعتبر، وفقا للمبادئ التي ينص عليها إعلان وبرنامج عمل فيينا، أن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها من الاهتمامات المشروعة لدى المجتمع الدولي. وهي، إضافة إلى ذلك، تعلق أهمية كبيرة على إجراء حوار بناء مع البلدان المعنية والتعاون معها في إطار نهج عملي ومتوازن.

٢١ - وأعرب عن أمل اليابان في أن يكون الهدف من النقاشات التي تجريها الجمعية العامة هو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وليس توجيه الاتهامات. وينبغي للقرارات التي تعتمد أن تعكس بدقة حالة حقوق الإنسان في البلدان التي تبحث أوضاعها، سواء ما كان يتعلق منها بالانتهاكات التي ينبغي وضع حد لها أو بأوجه التقدم التي يجب مساندتها.

٢٢ - وفي هذا الصدد أعلن السيد موتومورا أن الحكومة اليابانية تستبشر خيرا من التطور الإيجابي التي شهدته الحالة في كمبوديا. ذلك أن قرار الحكومة الكمبودية إجراء انتخابات محلية في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ خطوة محمودة في مجال توطيد الديمقراطية.

٢٣ - وتحدث عن المحكمة المكلفة بمقاضاة الخمير الحمر، فأشار إلى أن الحكومة اليابانية ترحب بدخول القانون المتعلق بإنشاء محاكم استثنائية حيز النفاذ في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١. وقال إن الحكومة تأمل في أن تتوصل الحكومة الكمبودية ومنظمة الأمم المتحدة بصورة سريعة إلى اتفاق بشأن بدء هذه المحاكم أعمالها دون إبطاء. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدته لا سيما على مستوى الموارد المالية والبشرية. وستمضي اليابان في مساندة الحكومة

الكمبودية في ما تضطلع به من أعمال في مجال حقوق الإنسان وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها.

٢٤ - وفي ما يخص ميانمار، قال إن الحكومة اليابانية تؤيد تماما عمل المبعوث الخاص للأمين العام الذي أدى دورا حاسما في تيسير الحوار بين حكومة ميانمار وزعيمة الرابطة الوطنية الديمقراطية، داو أونغ سان سو كي. ورحب بما أحرز من تقدم، لا سيما إطلاق سراح ما يربو على ١٨٠ سجينا سياسيا منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الأمر الذي أدى إلى تحسين الأجواء السياسية. وما زالت حكومة ميانمار تتعاون مع البعثة الرفيعة المستوى التي أوفدتها منظمة العمل الدولية ومع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المكلف بدراسة حالة حقوق الإنسان في ميانمار بمناسبة قيامهما بزيارتها. وإن اليابان، إذ تؤيد رأي الأمين العام، مقتنعة بأن الأجواء السائدة حاليا مؤاتية لتحقيق المصالحة الوطنية وإقامة الديمقراطية. وأعرب عن أمل اليابان الشديد بأن تكثف حكومة ميانمار من جهودها في سبيل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وأضاف قائلا إنها تحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الإنسانية لا سيما في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٥ - وانتقل إلى موضوع أفغانستان، فقال إن الحكومة اليابانية كانت تشعر دوما بالقلق البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في هذا البلد، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان والتي شهدت مجازر وعمليات احتجاز وتصفيات في صفوف المدنيين وانتهاكات صارخة لحقوق النساء والفتيات. وذلك أنه نظرا لتقلب الحالة العسكرية الشديد، فإن من المهم أن تتقيد جميع الأطراف المعنية بالمبادئ والواجبات التي تنص عليها القوانين والمعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ثم قال إن اليابان تضم صوتها إلى صوت المجتمع الدولي الذي دعا جميع الأطراف إلى القيام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها كما يجب في المناطق التي تسيطر عليها.

٢٦ - واختتم قائلا إن الحكومة اليابانية عازمة على بذل ما بوسعها من أجل تطبيق المبادئ التي ينص عليها إعلان الألفية، لا سيما ما يتعلق منها بالحرية والتسامح، إذ أنها تؤمن بأن لكل كائن بشري الحق في العيش وفي تربية أطفاله بكرامة دون خشية الجوع والعنف والقمع والظلم.

٢٧ - **السيد تيكلي** (إريتريا): تحدث في إطار البندين ١١٩ (ب) و (ج) من جدول الأعمال، فأعرب عن اتفاقه مع الوفود التي تمسكت بالطابع العالمي وغير القابل للتجزئة والمترابط لحقوق الإنسان وضرورة اعتماد نهج عالمي لضمان الدفاع عنها.

٢٨ - وقال إنه ينبغي في سياق الأفكار هذا حيث تهدد العولمة بزيادة تهميش البلدان النامية وبالتالي منعها من التطبيق الكامل للصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، ينبغي تهيئة الظروف التي يمكن أن تعود فيها العولمة بالفائدة على جميع البلدان، ولتحقيق هذا الغرض، يجب إدراك أن حالات التوتر الناشئة عنها لا تعود فقط إلى التفاوت في الثروات وفي السلطات بل تعود أيضا إلى الطريقة التي تحصل بها بعض البلدان على الثروات والسلطة. أما فيما يتعلق بالإرهاب، الذي أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه يهدد أيضا بشكل خطير ممارسة حقوق الإنسان، على المجتمع الدولي أن يعمل، باسم المثل العليا والمعايير والمبادئ المكرسة في العديد من الصكوك ذات الصلة بهذه الحقوق، على مكافحته حتى القضاء عليه نهائيا.

٢٩ - وذكر أنه على الرغم من أن معظم الدول قد وقّعت الصكوك الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان وتعهدت بتطبيق إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدا في عام ١٩٩٣، ما زال هناك عدد كبير من الدول التي لا تطبقهما

بحذافيرهما. فربما ينتهك البعض منها بشكل منتظم أحكام اتفاق هذه المعاهدات التي وقعتها أو صدقت عليها. وهكذا وعلى الرغم من اتفاق السلام الشامل الذي وقعته إثيوبيا مع إريتريا، فإنها ما برحت، أي إثيوبيا، تنتهك الاتفاقات الرئيسية الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على أراضي إريتريا التي تحتلها، وكذلك على أراضيها.

٣٠ - وتابع قائلا إن نظام أديس أبابا ما زال يرهب المدنيين الأبرياء في الأراضي الإريترية المحتلة لا سيما في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ ويجبر الأطفال على ممارسة أعمال شاقة ويعامل المسنين بطريقة مهينة ومذلة؛ ويقوم بعمليات اغتصاب وبأعمال السطو والتدمير؛ ويجبر السكان على النزوح؛ ويُنزل عقوبات جماعية، لا سيما عن طريق رفضها منح بعض السكان الحق في التزود بالماء والطعام وتلقي مساعدات إنسانية دولية.

٣١ - وأضاف قائلا إنه حتى في إثيوبيا نفسها، التي ما زالت تنتهك اتفاق السلام الشامل انتهاكا جسيما، ما برح النظام يحتجز في سجونه ما يربو على ٤٠٠ سجين سياسي و ١ ٦٦٠ أسير حرب، ويطرد الإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري ويصادر ممتلكاتهم؛ ويجبر الإثيوبيين من أصل إريتري على حمل هوية خاصة بهم كإريتريين، الأمر الذي يعرضهم للمضايقة والعنف، لا سيما من جانب الشرطة، وأفراد الأمن وأعضاء الجبهة الشعبية لتحرير تيغري؛ ويجعل الإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري هدفا لحملات الكراهية؛ ويعاملهم النظام بطريقة تمييزية من حيث العمل والمسكن والالتحاق بالمدارس والاستشفاء والحصول على الخدمات الاجتماعية، ما يجعل حياتهم لا تطاق؛ ويحرمهم حرمانا تاما من حرية التنقل ما لم يدفعوا رشاوى فادحة، وذكر أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للاتفاقات الموقعة وجرائم بحق الإنسانية.

٣٢ - وذكر أن المجتمع الدولي لم يحرك ساكنا أثناء السنوات الثلاث الأخيرة إزاء هذه الأعمال، مما جعل نظام أديس أبابا يمضي في ارتكابها دون عقوبة. ثم قال إنه إذا كانت الحكومة الإريترية قد رحبت بالتدابير التي اتخذت دون إبطاء بحق بلدان أخرى للدفاع عن حقوق الإنسان، فإنها ترفض في المقابل معاملة إثيوبيا معاملة تفضيلية وبالتالي التمييز بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولا بد للمجتمع الدولي أن يعي تماما أنه إذا لم يضع مبادئه موضع التطبيق فإن من الممكن تماما أن يعيد التاريخ نفسه.

٣٣ - **السيدة بيريز دي بلانشار** (فنزويلا): أشادت بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالأعمال التي تقوم بها لتعزيز حقوق الإنسان وبالمبادرات التي تتخذها لتيسير تزويد اللاجئين الأفغان بالمساعدات الإنسانية.

٣٤ - وقالت إن على جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تعمل بعزم على مكافحة الإرهاب الذي يشكل إنكارا صارخا لحقوق الإنسان. وإن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ، والتي أدانتها فنزويلا إدانة قاطعة، لا تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل وكذلك جميع الدول المحبة للسلام. ولمواجهة هذا الإرهاب الكلي، ينبغي تشكيل جبهة موحدة استنادا إلى معايير القانون الدولي ومبادئه.

٣٥ - وأعلنت أنه في إطار السعي إلى مكافحة الإرهاب عن طريق منعه، يجب بشكل أساسي استئصال أسباب الإرهاب، مثل التهميش والفقر والجوع والتفاوت

الاجتماعي وذلك عن طريق التعاون الدولي. ومن هذا المنطلق تقترح فنزويلا أن يُعتمد على صعيد البلدان الأمريكية صك – الميثاق الاجتماعي – لمواءمة الإجراءات التي تتخذ من أجل تحسين رفاه الشعوب. وعلاوة على ذلك ، قدمت الحكومة الفنزويلية تبرعا ماليا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتغطية تكاليف المساعدات الإنسانية التي تقدم إلى اللاجئين الأفغان.

٣٦ - وأضافت قائلة إن فنزويلا دافعت في عام ٢٠٠١ أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن تقريرها الدوري الثالث المتعلق بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقامت اللجنة لاحقا بإبداء ملاحظاتها التي أرسلت إلى الهيئات الوطنية المختصة من أجل درسها والرد عليها. كما دافعت فنزويلا عن تقريريها الثاني والثالث المتعلقين بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعهدت بتطبيق أحكامه. وعلاوة على ذلك ، رفعت إلى لجنة مناهضة التعذيب تقريرها الثاني المتعلق بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٧ - ومضت تقول إنه تجدر الإشارة أن الدستور الفنزويلي الجديد الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٩ يتضمن الأحكام الأخيرة الواردة في نصوص القانون الدولي ذات الصلة بحقوق الإنسان الذي يُسترشد به لتخطيط السياسة الداخلية والخارجية للبلد.

٣٨ - وذكرت أن اعتبار الجمعية العامة إنفاذ حقوق الإنسان بصورة تامة عنصرا لا بد منه من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتسم بأهمية فائقة. ويساعد هذا الأمر فنزويلا في المساعي التي تبذلها من أجل معالجة هذه المشكلة في إطار تعزيز حقوق الإنسان وتفضيل إجراءات الوقاية والتوعية على أساس مبادئ تقديم الخدمات مجانا، والشمولية، والدمج الاجتماعي. وقالت في خاتمة بيانها إن فنزويلا تشيد بأعمال مفوضية حقوق الإنسان التي تؤيد هذه الرؤية.

٣٩ - **السيد سانغاري** (مالي): أعرب عن أسفه لأنه على الرغم من إعلان حقوق الإنسان فإن الأحداث الجارية والممارسات الحالية يمكن أن تؤدي إلى إعادة النظر في قيم مثل كرامة الإنسان وحرمة الشخص.

٤٠ - وتابع قائلا إن على الدول احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحث الناس على احترام ممارسة هذه الحقوق وأوضح أن هذا يفترض إنشاء نظام قانون لا يحترم فقط الحريات الفردية والجماعية، بل ويتسم كذلك بالموثوقية والنفوذ اللازم ليكفل المحافظة على النظام ويؤدي إلى إنشاء نظام ضمان فعال. وأوضح أن مالي تؤمن بمبادئ الديمقراطية والتعددية، وأن هذه الإشكالية تتطلب في الوقت نفسه العمل من أجل إيجاد الوسائل الكفيلة بتشجيع الدول على امتثال القانون وتزويدها بالإمكانيات اللازمة لتضطلع بدورها كحارس لحقوق الإنسان، وهذه إشكالية تطرح بصورة أكثر جدية في البلدان النامية نظرا لماضيها المضطرب. ولاحظ أن ذلك لا يبرر على أية حال تردد بعض البلدان في تأكيد هذه الحقوق نظرا لما لها من أهمية، مؤكدا على أن الدول المتقدمة النمو في وضع لا يسمح لها بتلقين غيرها دروسا في هذا المجال.

٤١ - وزاد على ذلك قوله إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يتوقف كذلك على تعزيز التعددية والحوار اللذين يقودان إلى احترام حقوق الفئات المحرومة. ومن المهم، وباسم الحق في التنمية، أن توزع منافع العولمة بصورة أكثر إنصافا لتفادي تهميش البلدان الأكثر فقرا كما يجب القضاء على أوجه الإجحاف في قطاعي التجارة والمال.

٤٢ - وذكر أن ممارسة حقوق الإنسان يستلزم أيضا مكافحة ظاهرة الإفلات من العقوبة عن طريق وضع آليات فعالة لمعاقبة المعنيين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما يتطلب مواءمة القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية، وإنشاء آليات للرقابة على الصعيد الإقليمي تنظر في الطلبات بكل نزاهة وبعناية (أعرب المتحدث في هذا الصدد عن أسفه لعدم استجابة اللجنة للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والاحتياجات الحالية وقال إنه يشجع المسؤولين السياسيين والقضائيين الأفريقيين على دعم التغير)، ووضع قانون جنائي دولي فعال وغير تمييزي.

٤٣ - ثم قال ومن المهم دعم وتعزيز المؤسسات الوطنية التي تضطلع بدور هام في إنشاء آليات الرقابة. ولذلك فإن ممثل مالي يطلب إلى الدول أن تستجيب لطلبات المساعدة المقدمة لهذا الغرض وتعزيز القدرات الوطنية في مجال التعليم وفي مجال حقوق الإنسان بتقديم تبرعات للصندوق المنشأ في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) وذلك بهدف تنظيم حلقات تدريب وإذكاء الوعي بحقوق الإنسان.

٤٤ - وذكر أن الأمم المتحدة جهة مسؤولة أيضا في هذا الصدد بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي يشجع التعاون الدولي. وقال إنه يجب ألا تستغل مسألة حقوق الإنسان للضغط من جانب واحد على بعض الدول. وبالفعل يجب أن تتوفر في التعاون الدولي معايير عدم التفضيل والنزاهة والموضوعية كما يجب أن تشجع منظومة الأمم المتحدة تطوير القانون وبصورة خاصة إنشاء آليات للرقابة من خلال تآزر مختلف هذه الأجهزة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، قال ممثل مالي إن وجودها في الميدان يمكنها أيضا من تقديم مساهمة فعالة في هذا الصدد، وكذلك الشأن بالنسبة للمقررين والممثلين الخاصين، وذلك شريطة أن يكونوا مزودين بولايات موثوقة ذات أهداف محددة وتتسم بالقانونية والمشروعة، وشريطة أن تتعاون الدول معهم.

٤٦ - وأكد ممثل مالي من جديد أهمية إعلان برنامج عمل فيينا لتعزيز حقوق الإنسان كما أعرب عن ارتياحه للدور الذي يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مكافحة العنصرية والإفلات من العقوبة.

٤٧ - واستطرد قائلا إن مالي أنشأت منذ عام ١٩٩١ نظاما تمثيليا واسع النطاق قائما على التعددية. وتم في هذا الإطار إنشاء مؤسسات لضمان حرية التعبير والمشاركة في إدارة الشؤون العامة على نطاق واسع. وذكر أنه تم اتخاذ تدابير للسماح بإنشاء وسائط إعلام مستقلة وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى تنتمي للمجتمع المدني. ولكفالة التوزيع العادل لمنافع النمو، نفذت الحكومة فضلا عن ذلك ميثاقا للتضامن ووضعت برامج لقطاعات التعليم والصحة والعدالة. وقامت أيضا بتعيين شهر تشرين الأول/أكتوبر شهر التضامن من أجل مكافحة الفقر. وفضلا عن ذلك نظمت الحكومة محفلا تلفزيا سنويا تمكن في إطاره المواطنون من طرح أسئلة على ممثلي السلطة العامة بشأن القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، كما عينت أمين مظالم مكلف بتلقي شكاوى المواطنين. وقال في خاتمة بيانه إنه تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مكلفة بدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان كما تم تنظيم دورة تعليمية في الجامعة بشأن القانون الإنساني الدولي.

٤٨ - **السيد فينرافي** (تايلند): قال إن حقوق الإنسان تتسم بالشمولية والترابط وغير قابلة للتجزئة وإنه ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار في وضع نهج عالمي من شأنه أن يحسن ظروف معيشة البشر وآفاق نموهم. وأوضح أنه لا يمكن

تحقيق التنمية بدون هذه الحقوق، كما أن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري عنصر ضروري لتعزيزها وحمايتها. وأشار ممثل تايلند في هذا الصدد إلى إعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل من ذلك من تعصب المعقود في دربان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقال إن على المجتمع الدولي أن يتخذ، على الصعيدين الفردي والجماعي، التدابير الملموسة اللازمة لتنفيذ هاتين الوثيقتين، كما أعرب عن استعداد تايلند للاضطلاع، بدورها، بهذه المهمة.

٤٩ - وأكد ممثل تايلند أن حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة العنصرية تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور الساري في تايلند وذكر بأن بلده انضم إلى الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشار كذلك إلى أن حكومة بلده أنشأت خلال السنة الماضية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل بالتعاون مع الأجهزة المستقلة الأخرى من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان، كما وضعت خطة عمل وطنية لحماية حقوق الإنسان تكفل تنسيق عمل الهيئات الحكومية في هذا الميدان وقد وافق عليها مجلس وزراء تايلند مؤخرا.

٥٠ - وتابع قائلا إن حكومة تايلند أعطت الأولوية بوجه خاص لتحسين ظروف معيشة السكان كما انكبت على مكافحة الفقر بوضعها سياسات وبرامج تشمل مشاركة الأهالي من السكان. وتقوم الحكومة بحملة نشطة ضد الفساد وتتابع تنفيذ شراكتها مع المجتمع المدني في جميع الميادين، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت تايلند في بداية عام ٢٠٠١ حلقة العمل التاسعة بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتواصل دعم إنشاء آلية للدفاع عن حقوق الإنسان في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأعرب عن اقتناع تايلند بأن الحوار والتعاون (بين الحكومات ومع المجتمع المدني) هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان تساعدان على تحقيق تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع احترام تنوع المجتمعات. وقال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي الذي التزم، في إعلان الألفية، ببذل ما في وسعه من أجل تشجيع الديمقراطية وتعزيز القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الحق في التنمية، يدعوه إلى الانتقال إلى العمل.

٥١ - **السيد ديناكساس** (اليونان): قال إن وفد بلده يوافق على ما ورد في البيان الذي أدلت به بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي ثم قال إن بلده يساوره قلق بالغ بسبب استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في قبرص منذ احتلال الجزيرة، منذ ٢٧ سنة، واحتلال القوات التركية للجزء الشمالي منها. وأضاف قائلا إن ممثل جمهورية قبرص قدم بالأمس تفاصيل عن حقوق الإنسان التي انتهكت ولا تزال تنتهك في الجزيرة. وذلك أن مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان اعتمدا بشأن هذه المسألة العديدة من القرارات لم تعرها تركيا اهتماما وأن ٣٧ في المائة من أراضي جمهورية قبرص تخضع منذ عام ١٩٧٤ للاحتلال العسكري. وأوضح أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ما انفكت تنتهك بصورة منظمة في أجزاء الجزيرة الخاضعة للاحتلال التركي (طرد السكان من مساكنهم وتشريدهم بالقوة، وطرد القبارصة اليونانيين والمارونيين الذي يعيشون في الأراضي المحتلة، ونهب التراث الثقافي القبرصي، والاستعمار والمناورات الرامية إلى تعطيل تسوية مسألة المفقودين).

٥٢ - وتابع قائلا إن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ قبرصي يوناني شردتهم قوات الغزو التركية بالقوة في عام ١٩٧٤ لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. ثم قال إن ممتلكاتهم انتزعت منهم ووزعت بصورة غير قانونية على قوات الاحتلال التركية وعلى مستعمرين وفدوا من تركيا

للاستقرار بصورة غير قانونية في الأجزاء المحتلة من قبرص بهدف تغيير التوازن الديموغرافي للجزيرة. ونظرا لأن السكان من القبارصة الأتراك المحليين أجبروا على الهجرة بسبب تدهور أوضاع المعيشة في الشمال، في الجزء المحتل من الجزيرة، فإن عدد المواطنين الأتراك أصبح يفوق مرتين تقريبا عدد القبارصة الأتراك. أما القبارصة اليونانيين والمارونيين الذين تمكنوا من البقاء فإن عددهم لا يزيد عن خمسمائة نسمة.

٥٣ - وزاد على ذلك قوله إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قررت في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١ أن تركيا انتهكت ١٤ مادة من مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وأعرب عن أسفه لعدم خروج عملية التفاوض التي بدأت في عام ١٩٩٩ (المفاوضات غير المباشرة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة)، من الطريق المسدود بسبب عدم تعاون تركيا تعاونا كاملا مما أدى إلى الموقف المتشدد الذي يقفه السيد دنكتاش. وذكر أنه لئن رد الطرف القبرصي اليوناني بالإيجاب على الدعوة إلى استئناف المفاوضات التي وجهها الأمين العام للطرفين في ١٢ أيلول/سبتمبر، فإن الطرف القبرصي التركي، مدعوما بتركيا، رفض الدعوة. وقال إن اليونان يرى أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى تسوية، بيد أنه يجب تفادي تغيير المبادئ التي تقوم عليها عملية التفاوض، وإن كان الهدف من ذلك تشجيع السيد دنكتاش على العودة إلى مائدة المفاوضات. وواضح أن أحد الطرفين يقبل قرارات الأمم المتحدة وبعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام في حين يرفضها الطرف الآخر، معللا ذلك بمبررات مختلفة. ثم قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل على إقناع تركيا بالتعاون من أجل التوصل إلى التفاهم على أساس قرارات مجلس الأمن من أجل إنشاء اتحاد يتكون من مجتمعين ومنطقتين يضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة.

٥٤ - **السيد ناتاليواغا** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا تقوم منذ عدة سنوات بعملية إصلاح ستؤدي في الوقت نفسه إلى تحسين الحالة الاقتصادية والهياكل الأساسية لحقوق الإنسان في البلد، وأعرب عن اقتناعه بأن احترام حقوق الإنسان هو أساس السلام والاستقرار، ولذلك تنكب إندونيسيا على تعزيز مؤسساتها وقوانينها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان.

٥٥ - وواصل قائلا إن إندونيسيا استقبلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ممثل الأمين العام المعني ببحث مسألة المشردين لبلدانهم، وذلك في إطار التعاون الذي يربطها بالهيئات المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها.

٥٦ - ثم قال إن إندونيسيا تعمل على أن يسود في البلد مناخ جديد من الحرية والديمقراطية، ولذلك فهي تعمل على تصحيح أخطاء الماضي وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. ولتحقيق ذلك، تقوم إندونيسيا بتنقيح قوانينها التي ينبغي أن تنص على سبيل المثال على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٥٧ - وزاد على ذلك قوله إن إندونيسيا ما فتئت، بوصفها طرفا من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وبوصفها بلدا متعدد للإثنيات والديانات، ما فتئت تسعى إلى تشجيع التسامح والانفتاح. وهي تفكر جديا في الانضمام إلى العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتعمل على تنفيذ عدد من التوصيات الواردة في التقرير بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٥٨ - ومضى قائلا إن إندونيسيا التزمت على الصعيد الوطني، وبموجب قانون خاص، بمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وعلى إثر مراسلات مع

المفوض السامي لحقوق الإنسان، قامت الحكومة بتوسيع نطاق اختصاص المحكمة الخاصة لحقوق الإنسان لتشمل الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي سبقت مباشرة الاستشارة الشعبية التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن تيمور ليشتي والتي تلتها مباشرة.

٥٩ - وفيما يتعلق بمشروع التعاون التقني بهدف تعزيز القدرات في مجال إقامة العدل، قال إن إندونيسيا ترى أن من غير المقبول أن يجعل المفوض السامي تنفيذه رهنا باستيفاء حكومة إندونيسيا للشروط المعينة. وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ المشروع في المواعيد المحددة بسبب الصعوبات التي لا يمكن أن تكون مسؤولة عنها.

٦٠ - وبناء على ذلك، قام مكتب المدعي العام، في إطار الترتيبات التي تتخذها الحكومة الإندونيسية لضمان سير عمل المحكمة الخاصة، بتنظيم دورة تدريبية للفرق التي سيطلب إليها التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٦١ - وقال في خاتمة بيانه إنه إذا كانت وتيرة الإصلاحات تبدو أحيانا بطيئة بسبب التحديات الكثيرة، فإن ذلك سوف لا يضعف من تصميم إندونيسيا على مواصلة العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق تغير حقيقي في هذا المجال.

حق الرد

٦٢ - **السيد كاهيندي** (كينيا): رد على الادعاءات الجارحة والتي ليست في محلها والتي لا مبرر لها التي ذكرها ممثل بلجيكا في الجلسة ٣٨ متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، وقال إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية قد طلبوا، في إطار النقاش العام في المؤتمر العام المكرس للإرهاب، طلبوا إلى المجتمع الدولي أن ينكب على الحالات (الموروثة عن الاسترقاق، والاستعمار، والاستعمار الجديد، هذه الفترات التي تعرض فيها الأفريقيون إلى الأعمال الوحشية والاستغلال، أو الناشئة عن عدم تكافؤ العلاقات بين الشمال والجنوب) التي تستغلها المنظمات الإرهابية.

٦٣ - وذكر أن كينيا تحتل موقع الصدارة في الكفاح الذي خاضته الشعوب الأفريقية من أجل الحصول على استقلالها واسترداد كرامتها. وقال إن كينيا تقوم منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٣ بتنظيم انتخابات حرة كل خمس سنوات مراعية القواعد القانونية في هذا المجال.

٦٤ - ثم قال إن كينيا أصبحت ملاذا يأوي إليه آلاف اللاجئين من البلدان المجاورة وكذلك مركزا للإغاثة الإنسانية التي تنظمها الأمم المتحدة، فضلا عن وجود مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل فيها. وكينيا أيضا مجتمع مفتوح وحر تفد إليه أعداد من السواح تجذبهم ثرواته الطبيعية. وتأوي العاصمة عددا كبيرا من الصحافيين والمراسلين الأجانب الذين لا يتوانون في الإبلاغ عن أي انتهاك لحقوق الإنسان.

٦٥ - ومضى قائلا إنه في حين أن الدستور الكيني يضمن جميع أشكال الحريات، فإن ممثل بلجيكا أعرب عن أسفه لانعدام حرية إنشاء الجمعيات، وانعدام استقلال الجهاز القضائي، ولجوء قوات الأمن إلى استخدام القوة بصورة تعسفية، والتعذيب وأعمال القمع الأخرى. ثم قال إن ممثل بلجيكا بلغ به الأمر إلى أنه ربط بين هذه الادعاءات والانتخابات العامة التي ستنظم في نهاية عام ٢٠٠٢، في النص الذي تم توزيعه في الجلسة على جميع المندوبين. واستدرك قائلا إن الأحزاب السياسية العديدة التي تمثل جميع المصالح الكينية والتي تشترك بفعالية في الانتخابات في إطار الديمقراطية التعددية التي أصبحت تمارسها كينيا منذ عام ١٩٩١ لم تشك حتى الآن من أي قمع. ولهذا فإننا نتساءل عمن يدافع ممثل بلجيكا. واستدرك مؤكدا أنه لم يعامل أي

كيني يحترم القانون الساري لأي معاملة سيئة أو يتعرض للقمع.

٦٦ - واختتم بيانه قائلا إن الوفد الكيني، الذي لا يهمه سوى الدفاع عن سلامة بلده، يدين بكل شدة الاتهامات الصادرة عن الوفد البلجيكي الذي تكلم باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين تربطهم بنا علاقات ممتازة، وأن وفد بلده يرفض هذه الادعاءات، وطلب إلى ممثل بلجيكا أن يكتفي بذكر واقع الحالة في البلد.

٦٧ - **السيد أندرابي** (باكستان): رد على الاتهامات التي وجهها الاتحاد الأوروبي ووفود أخرى إلى بلده وقال إنه لا يريد إعادة فتح النقاش بشأن مضار الاسترقاق، والاستعمار والعنصرية والكراهية ولكنه يقف ضد النهج التمييزي الذي اعتمدته بعض البلدان التي يبدو أنها تنسى عند النظر في انتهاكات حقوق الإنسان أنه لا يزال هناك في الديمقراطيات الكبيرة الحالية بعض الناس مكرهين على العيش في ظل ظروف لا إنسانية لا لشيء وإنما بسبب لون جلدهم، وأن الشعوب التي تطالب بممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها تتهم بممارسة إرهاب الدولة والتعذيب والاغتصاب. ثم قال إن باكستان يقول لهذه البلدان التي هي راضية عن نفسها كل الرضا والتي تطبق سياسة الكيل بمكيالين أن باكستان لا تفرض، أولا قيودا على الأنشطة السياسية (كما يتبين من المشاركة النشطة لمختلف المرشحين خلال الانتخابات والآراء المعرب عنها بحرية خلال الأحداث الأخيرة في أفغانستان)؛ وثانيا، فإن الاغتصاب الإثني ظاهرة عالمية غالبا ما تُدعم من الخارج وأنه لا يمكن أن نأمل في القضاء على هذه المشكلة إلا من خلال الحوار المتواصل والتعاون بين الفئات وتشجيع عملية سياسية قائمة على المشاركة؛ وثالثا، فإن المرأة تعتبر شريكا قانونيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في باكستان وأنها ناشطة في جميع قطاعات المجتمع (والدليل على ذلك أنه تم انتخاب امرأة مرتين في منصب رئيس للوزراء؛ وتحتل سبع نساء وظائف عالية في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات؛ ويخصص ثلث المقاعد في الهيئات المحلية التي تعينها السلطة للنساء)؛ ورابعا، فإن باكستان يدين بقوة الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة بما في ذلك الجرائم العاطفية وجرائم الشرف وأن الحكومة أصدرت تعليمات من أجل أن تتابع العدالة مجراها دون قيود، وذلك حرصا منها على القضاء تماما على هذه الجرائم؛ وخامسا، تدين باكستان بشدة استغلال المرأة جنسيا واقتصاديا (على عكس ما تفعله بعض الحكومات التي تعتبر البغاء مهنة وتفرض ضرائب على متعاطيات البغاء). وذكر ممثل باكستان في خاتمة بيانه يقول السيد المسيح ''أطلب لمن لا ذنب له أن يلقي بالحجر الأول''.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠.